الجدول رقم ١٠

العاملون بأجر ونسبتهم من العاملين في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات ١٩٧٥ – ١٩٧٨(٣٥)

		١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الضفة الغربية	مجموع العاملين	١٣٨,٦	١٤٠,٩	١٤١,٤	١٤٢,٧
	العاملون بأجر	٥٩,٧	٦٢,٤	٦٢,٨	٦١,٢
	النسبة	٪٤٣,١	٪٤٤,٣	٪٤٤,٤	٪٤٢,٧
	مجموع العاملين	٩١,٩	٩٢,٦	٩١,٩	٩٤,٠
	العاملون بأجر	٣٦,٨	٣٨,٦	٣٨,٦	٣٩,٥
	النسبة	٪٤٠	٤١,٧	٪٤٢	٤٠
قطاع غزة	مجموع العاملين	٤٦,٧	٤٨,٣	٤٩,٥	٤٨,٧
	العاملون بأجر	٢٢,٩	٢٣,٨	٢٤,٢	٢١,٧
	النسبة	٪٤٩	٪٤٩,٣	٤٨,٩	٤٤,٦

ويبين الجدول رقم ١٠ حدوث انخفاض ملحوظ في نسبة العاملين بأجر من من مجموع العاملين في اقتصاد المناطق في سنة ١٩٧٨. وهذا عائد الى ارتفاع نسبة العمال من المناطق المحتلة التي استوعبها الاقتصاد الاسرائيلي في تلك السنة. وهؤلاء العمال، في الغالب، عمال بأجر. بينما ارتفعت نسبة العاملين بأجر في اقتصاد المناطق منذ سنة ١٩٧٥ كما يبين الجدول رقم ١٠ نظرا لتراجع نسبة العاملين منهم في اسرائيل، خاصة بعد الأزمة التي المت بالاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب تشرين. ونظرا لان معظم العاملين في اسرائيل هم من العاملين بأجر في المناطق المحتلة، فان اعداد هؤلاء وتوزعهم في الضفة الغربية وقطاع غزة يكون اكثر عرضة للتاثر من اعداد وتوزع العاملين نتيجة للعمل العربي في اسرائيل.

وتنخفض نسبة العاملين بأجر، في الضفة الغربية، عنها في القطاع، حيث لم تتجاوز ٤٠٪ من مجموع العاملين فيها؛ مما يشير الى ارتفاع نسبة العاملين لانفسهم وللاسرة وارباب العمل مقارنة بالعاملين بأجر، وهذا يشير الى التداخل القائم بين علاقات العمل والعلاقات العائلية وزيادة الاعتماد على الاطفال والنساء، مما يضعف، الى حد بعيد، امكانية تبلور طبقة عاملة ثابتة، كما ان تحول عدد كبير من فئة العاملين لانفسهم وللاسرة الى عمال مأجورين لم يتم ضمن ظروف تمركز الانتاج كما يحددها قانون التطور الرأسمالي، بل ان هؤلاء خرجوا نهائيا من دائرة الانتاج.

توزع العاملين بأجر: كان قطاع الزراعة اكثر القطاعات تأثراً بالعمل المأجور في اسرائيل من حيث خسارته للعديد من فئة العاملين بأجر. وقد ساهم، في ذلك، عدم قدرة أرباب الحيازات الصغيرة على رفع أجور عمالهم؛ مما دفع بهم للبحث عن مجالات عمل اخرى